

## بيع المغشوش في الفقه الإسلامي

إعداد:

د. محمد جميل محمد ديب المصطفى (\*)

---

(\*) الأستاذ المشارك في كلية الشريعة وأصول الدين. قسم الفقه، جامعة الملك خالد، أبها.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على سيد الناصحين الذي حرم الغش حيثما وجد، وعلى أي شخص مورس أو وقع؛ إقامة للحق والعدل الذي قامت عليه السموات والأرض، وقطعا لكل ما يسبب الخلاف ويعدم الرضا، ورضي الله تعالى عن الصحابة والعلماء العاملين، والتجار الصدوقين الذين يرفعون منار العدل، ويقىمون مبادئ الإسلام، في عصر كثر فيه المروق على الإسلام وأخلاقه، أما بعد:

فقد انتشر في هذا الزمان بيع الأشياء المغشوشة، ولم يعد بالإمكان اجتنابها، ولا تجاهل أمرها، وما ينبغي للمشتغلين بالفقه ترك الأمر دون بيان حكمه، ولم أجد بحثا مفردا في بيع المغشوش! فكتبت هذا البحث لبيان حكم بيع المغشوش؛ ما الذي يجوز منه، وما الذي لا يجوز، سائلا الله التوفيق والتسديد.

## التمهيد

### في مشكلة البحث وأهدافه:

#### أولا: مشكلة البحث:

لم تعد كثير من المبيعات على طبيعتها كما خلقها الله تعالى، من ألبان وأجبان وأعسال وعطور، وسمون ودهون، فدخلت يد الإنسان وصنعتة في أكثر هذه الأشياء وغيرها؛ فأفسدت غالبا، وحسنت أحيانا، أما أنها أفسدت، فلأن يد الإنسان عبثت بتركيب كثير من الأشياء، وأخرجتها عن طبيعتها، فلم يعد أكثر الحليب على طبيعته التي خلقه الله عليها، ولا العسل، ولا

العطور، وأصبح من النادر وجود أشياء دون غش! ولم يعد الإنسان يطمئن لسلامة شيء يشتريه من لبن أو عسل أو غيره، حتى لو ابتاعه من اقرب الناس إليه، وأكثرهم تقى!

وأما كون يد الإنسان قد حسنت أحيانا، فلأن تدخل الإنسان في تركيب بعض الأشياء؛ ساعد في حفظها، أو تقليل أضرارها؛ فقد تكون الإضافات التي وضعت على الحليب وغيره تساعد على الاحتفاظ به مدة أطول، فأصبح بالإمكان تخزينه!

وقد يكون غش الشيء مقصودا؛ لأن هذا المنتج الجديد أو المعدل له زبائنه؟! فهناك من لا يريد الحليب الكامل الدسم! أي: لا يريد على طبيعته! بل يطلب أن يكون منزوع الدسم؛ خشية السمّة أو خشية الأمراض التي تسببها الدهون في هذا العصر، وهناك من لا يرغب الحليب بطعمه العادي، بل يريد بطعم فاكهة معينة، ليرغب فيه الأطفال وغيرهم، وهكذا يقال في باقي الأشياء الطبيعية الأخرى التي دخلت فيها التعديلات تحسينا، أو إفسادا، وقد وجد من يقوم بتلبية هذه الرغبات؛ طلبا للربح، سواء في التحسين أو الإفساد.

وقد يدخل الغش على المصنوعات التي صنعها الإنسان، فيقوم آخرون بتقليدها، ومحاكاتها، وقد يتفوقون على الأصل جودة، وقد يشوهون الأصل، ويمسخونه!

ومعلوم إن الشرع قد نهي عن الغش، وإن المسلم ليرتاب من التعامل بهذه الأشياء المغشوشة، سواء في اقتنائها، أو في بيعها والمتاجرة بها، مع أنه لم يشارك في غشها، فكان هذا البحث محاولة لتجلية الأمر، والله تعالى المستعان، وعليه التكلان.

### ثانياً: أهداف البحث:

1- توضيح حكم الغش عموماً.

2- بيان ما يجوز من الغش وما يحرم.

3- وضع ضوابط لبيع المغشوش.

### ثالثاً: فروض البحث:

1- أن الغش ليس محرماً كله.

2- أن الغش إذا كان لمصلحة، فإنه غير داخل في الحرمة.

3- أن بيع الأشياء المغشوشة قد يكون جائزاً.

## المبحث الأول

### في تعريف الغش وحكمه وحكمته

وفيه مطالب:

المطلب الأول: تعريف الغش:

الغش لغة: ضد النصح، يقال: غشه غشا: لم ينصحه، وزين له غير المصلحة<sup>(1)</sup>. وأظهر له خلاف ما يضمّره، والغش، مأخوذ من الغشش، وهو المشرب الكدر، أو الكدر المشوب، سمي بذلك لقلّة من يشرب منه بسبب الكدرة وعدم خلوصه وصفائه، والشّي (المغشوش)، هو: غير الخالص<sup>(2)</sup>، ولبن مغشوش: مخلوط بالماء<sup>(3)</sup>.

ويأتي الغش بمعنى الدخل والفساد، وحقيقته أن يدخل في الأمر ما ليس منه<sup>(4)</sup>. فالغش: الخلط والشوب والمزج والتكدير، جاء في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة: إن مدلول الغش! في اللغة: إظهار غير الصحيح، ومجانبة الأمانة في الأداء، ومنه الغش! في النصح، والغش بمعنى الخلط، والشوب، ولا بأس بالاتساع في هذا المدلول، بحيث يستوعب ما تحمله الاستعمالات العصرية من معنى مجانبة الخلو<sup>(5)</sup>.

(1) المصباح المنير، للفيومي الطبعة المنيرية السادسة، ص 612.

(2) انظر: المحكم والمحيط الأعظم؛ لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، ط، دار الكتب العلمية بيروت. - (ج 5 / ص 350) ولسان العرب - (ج 6 / ص 323) وتاج العروس، شرح جواهر القاموس، ط، دار مكتبة الحياة بيروت، 4 / 329.

(3) المصباح المنير، 612.

(4) الفائق في غريب الحديث والأثر؛ لابن الأثير، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: دار المعرفة بيروت، - (ج 1 / ص 420).

(5) قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة - (ج 20 / ص 4).

## التعريف الاصطلاحي:

قال المناوي: الغش: ما يخلط من الرديء بالجيد<sup>(1)</sup>. وهذا التعريف مناسب، إلا أنه غير جامع ولا مانع؛ أما انه غير جامع؛ فلأنه لا يشمل نزع بعض صفات الشيء وهو من الغش، كما لو نزع دسم الحليب، وهذا يحصل في كثير من البلدان؛ فإنهم يأخذون وجه الحليب الدسم قبل بيعه، كذلك هذا التعريف غير مانع؛ إذ ليس كل خلط غشا! فقد يخلط الإنسان اللبن بالماء لنفسه كي يكثر، ويستطيع أن يأتدّم به عدد أكبر من عياله، أو ضيوفه، فقد حدث الزهري عن أنس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "أتى بلبن قد شيب بماء وعن يمينه أعرابي وعن يساره أبو بكر، فشرب النبي صلى الله عليه وسلم ثم أعطى الأعرابي وقال: "الأيمن فالأيمن"<sup>(2)</sup>، قال في "شرح المنتقى على الموطأ": فهذا يقتضي جواز ذلك للشرب، ولا يجوز أن يشاب للبيع، لما فيه من الغش والجهل بحال المبيع وقدر ما فيه من الماء<sup>(3)</sup> ومنه خلط الشعير بالبر؛ للتقليل من خشونة خبز الشعير، وحتى يحمل بعضه بعضاً فيتماسك خبزه،

وقد يكون الشوب بطلب الزبائن؛ كما في الحليب المحلى، أو المضاف عليه بعض النكهات، وقد يكون النقص بطلب من الزبائن، كما في اللبن المنزوع الدسم، الذي يطلبه أصحاب السمنة والضغط ومن يحرص على الرشاقة.

---

(1) التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي؛ تحقيق د. محمد رضوان الدايدة، ط 1، 1410، دار الفكر بيروت، - (ج 1/ ص 538).

(2) متفق عليه، صحيح البخاري، ط، مكتبة الرشد بالرياض، ص 769، رقم 5619، وصحيح مسلم ط، مكتبة الرشد ص 530 رقم 2029.

(3) المنتقى شرح الموطأ، ط، دار الكتاب الإسلامي، مصر. ج 7 / 240

والذي أراه أن يكون التعريف الاصطلاحي، كما يلي:

الغش: تغيير الشيء عن طبيعته بزيادة أو نقص، على وجه استغلال الغير وخداعه. وبذلك يخرج:

أ- ما كان خلطا على جهة الحفظ والإصلاح، كالمواد الحافظة التي تحفظ تماسك الشيء، واحتفاظه بصفاته، فلا تعتبر من الغش،

ب- ما خلط برديء لمصلحة الشخص نفسه، كشوب الشخص حليبه بالماء ليشربه، فهذا لا يقصد منه الإضرار بالآخرين،

ج- ما خلط؛ بناء على رغبة الناس، أو ما نقص من صفاته؛ بناء على رغبة الناس، أو الزبائن، فلا يكون غشا محرما إذا كان الفعل منضبطا، وأوضح ذلك في صفات المبيع.

ويمكن أن يشمل الغش التغيير في المصنوعات أيضا؛ عندما يقلدها بشكل أردأ؛ فينزع منها بعض صفاتها الحسنة، كالمثانة والجودة، فالبضاعة المقلدة أردأ من البضاعة الأصلية المعهودة، فيكون التقليد غشا.

ويدخل في التعريف؛ نزع بعض الصفات على وجه الإضرار؛ كنزع دسم الحليب على وجه الإخفاء والإضرار.

فالغش؛ فيه تغيير لطبيعة الشيء المعهودة، عندئذ يصبح الشيء مجهول الكنه! وشرط صحة البيع: العلم بالمبيع<sup>(1)</sup>. والغشاش بهذا التغيير يخرج الشيء عن طبيعته المعهودة، التي يعلمها الناس،

---

(1) بدائع الصنائع 5/ 156، والشرح الصغير 4/ 24، ومغني المحتاج 2/ 16، الروض المربع بحاشية النجدي 4/ 351.

وهو بهذا التغيير يكون قد اخرج المبيع المعلوم الصفات إلى دائرة المجهول الصفات، بسبب عدم معرفة قدر الغش فيه، أما لو علم مقدار الغش فيه، كما لو قال الغشاش: هذا الرطل من الحليب قد أضفت عليه مثله ماء؛ فالظاهر أن المشتري هنا يدخل على بينة ويصبح عالماً بالمبيع عالماً إجمالياً، ولا أظن حرمة في هذا، إلا إذا كان من باب سد الذرائع؛ خشية أن يبيعه الذي اشتراه دون أن يبين ما فيه من غش.

ضابط الغش المنهي عنه: أن يكون في المبيع وصف لو اطلع عليه المشتري لم يرغب فيه بذلك الثمن<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: حكم الغش:

الغش حرام بإجماع العلماء<sup>(2)</sup>، وهو كبيرة من الكبائر<sup>(3)</sup> لورود الوعيد عليه؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم " .. ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام، كي يراه الناس؟ من غش فليس مني "<sup>(4)</sup>.

### المطلب الثالث: حكمة تحريم الغش:

حرم الله تعالى أكل أموال الناس بالباطل فقال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا)<sup>(1)</sup> والغش أحد أسباب أكل المال بالباطل لما يلي:

---

(1) نهاية المحتاج 4/ 71 والزواجر عن اقتراف الكبائر 2/ 238.  
(2) تحفة الأحوذى شرح صحيح الترمذي، الناشر: عبد المحسن الكتيبي، المدينة المنورة، 4/ 545، سبل السلام 4/ 54، رقم الحديث 769، ط فواز زمري دار الكتاب العربي بيروت. وعون المعبود - (ج 9 / ص 231)  
(3) الزواجر عن اقتراف الكبائر؛ لابن حجر الهيتمي، ط، مصطفى الباوي الحلبي، 2/ 123.  
(4) صحيح مسلم، ص 35 رقم 102، وسق الترمذي، ترقيم أحمد شاكر، ط، دار الكتب العلمية بيروت، 3/ 606، رقم 1315.



1- أنه يعدم الرضا الذي هو شرط لصحة المعاملات والمعاوضات؛ قال الرسول صلى الله عليه وسلم (إنما البيع عن تراض) (2).

2- أن الغش يخلي جزءاً من أحد العوضين عما يقابله من العوض الآخر؛ لأن كل جزء من الثمن يقابله جزء من المبيع، فإذا حصل غش في المبيع؛ في نوعه أو في صفته أو تركيبه أو في قدره؛ فهذا يعني أن البائع لم يسلم المبيع المتفق عليه كاملاً! بل سلمه ناقصاً، أو ستقم غير المتفق عليه، كما لو كان الاتفاق على بضاعة أصلية، فأعطاه بضاعة تجارية مقلدة؛ فلو فرضنا أن ثمن البضاعة الأصلية مئة، وكان ثمن التجارية ستين، فإن هناك أربعين ريالاً أخذها البائع بلا مقابل، كذلك لو كان المتفق عليه مئة كيل غرام من التمر الجيد الذي ثمن الكيل غرام منه؛ عشرة ريالات؛ فسلمه مئة من النوع الرديء الذي هو أرخص سعراً، أو سلمه كمية أقل من المتفق عليه، فهذه الحالات وما شابهها غش!، لأنه أخذ جزءاً من الثمن، ولم يسلم ما يقابله من المبيع!

3- أن الغش سبب لإثارة العداوة والبغضاء؛ لأن المال شقيق النفس؛ يضمن الإنسان به ويكره من يخاتله فيه، كما يكره من يكيد له، أو يخاتله عن نفسه.

4- أنه سبب لرفع البركة وانتشار الظلم، قال صلى الله عليه وسلم: "ليست السنة بأن لا تمطروا، ولكن السنة أن تمطروا وتمطروا، ولا تنبت الأرض شيئاً" (3) " أي بواسطة تلك القبائح والعظيومات التي أنتم عليها في تجارتكم ومعاملاتكم، ولهذه القبائح التي ارتكبتها التجار والمتسبيون وأرباب الحرف والصنائع سلط الله عليهم الظلمة فأخذوا أموالهم، وهتكوا حريمهم، بل

(1) سورة النساء: الآية 29.

(2) سنن ابن ماجه 737/2 رقم 2185، وقال في (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه)؛ لأحمد بن بكر الكنانى: تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية بيروت، ج 3 / 17: إسناده صحيح، ورجاله ثقات. وصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ج 11 / 340 رقم 4967، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير 1 / 460 رقم 2323،

(3) صحيح مسلم، ط، مكتبة الرشد بالرياض، ص 734، رقم 2904.

وسلط عليهم الكفار فأسروهم واستبعدوهم؛ وأذاقوهم العذاب والهوان ألوانا، وكثرة تسلط الكفار على المسلمين بالأسر والنهب وأخذ الأموال والحريم إنما حدث في هذه الأزمنة المتأخرة، لما أن أحدث التجار وغيرهم قبائح ذلك الغش الكثيرة المتنوعة وعظائم تلك الجنايات والمخادعات والتحيلات الباطلة على أخذ أموال الناس بأي طريق قدروا عليها، لا يراقبون الله المطلع عليهم، ولا يخشون سطوة عقابه ومقتته، مع أنه تعالى عليهم بالمرصاد" (1).

## المبحث الثاني

### في الأشياء التي يقع فيها الغش

لقد انتشر الغش في معظم المبيعات والمعاملات، إلى حد أصبح من النادر فيه بقاء شيء على طبيعته، ولا يمكن حصر أنواع الغش أو المغشوشات، لكنني سأذكر أمثلة لما وقع فيه الغش؛ يستدل بها على الأصناف الأخرى، وذلك خلال المطلبين التاليين:

#### المطلب الأول: غش الأشياء الطبيعية التي خلقها الله تعالى:

أولا: الغش في الأشياء التي خلقها الله تعالى، كالحليب والعسل والزيت والعصائر وغيرها بزيادتها ماء، أو زيادة مادة رديئة تشبه الأصل، ولقد ساعد التقدم الصناعي في معرفة طبائع الأشياء وصفاتها، وأصبح بإمكان الإنسان معرفة خواص أكثر المواد وإعادة تركيبها في المعامل، بل أصبح بإمكانه أن يزيد فيها من الصفات ما يريد، ويحذف منها ما يريد ! فأصبح هناك عسل مركب، وزيت مركب، وحليب مركب، وسمن فزكب، وسكر مركب، وشراب وعصير مركب، وحرير مركب، وقطن مركب !! وهكذا دخل التصنيع والتركيب كل شيء !! فقد لا

---

(1) الزواجر عن اقتراف الكبائر، 2 / 240-241.

يستطيع أمهر الناس التمييز بين الطبيعي والصناعي !! بل أصبحت مادة (الإكسیر) <sup>(1)</sup> حقيقة موجودة، ويظهر أثرها في كثير من الأشياء؛ فقد أصبحت هناك مواد مركزة من النكهات والطعوم والألوان؛ تقلب زيت النخيل إلى طعم زيت الزيتون وشكله، وتقلب العصير من طعم التفاح إلى طعم الرمان، أو إلى طعم الموز، أو غيره، وهكذا كل في الأشياء الأخرى.

**ثانيا: الغش في الخشب،** فيتفق على شيء؛ ويسلم شيء آخر دونه، بل أصبح من النادر أن تجد خزانة أو بابا مصنوعا من الخشب - خصوصا الأشياء المستوردة - وإنما أغلبها مصنوع من نشارة الخشب وقطع الخشب المضغوطة، على شكل ألواح، بل حتى هذا لم يعد موجودا إلا نادرا، وأصبح التجار والنجارون يستعملون نوعا من الورق المعجون والمضغوط على شكل ألواح؛ تدهن بلون الخشب ويظنها الناس خشبا، وليست بذاك ! بل لا أبالغ إذا قلت: إن كثيرين ممن يبيع هذه الخزائن لا يعرف مم صنعت ؟ !

**ثالثا: الغش في الأقمشة:** لقد انتشرت الخيوط التركيبية من المواد البترولية (البوليستر) وما شابهه؛ فلم يعد هناك حرير خالص، ولا قطن خالص، ولا صوف خالص، فهناك أقمشة تسمى حريرا، وليس فيها شيء من الحرير، وكذلك الحال في الأقمشة القطنية، والصوفية، وغيرها، وهناك أشياء أخرى كثيرة كانت طبيعية، فأصبحت اليوم يخالطها أشياء مشابهة لجنسها؛ بل ربما لم يعد فيها شيء من مسماتها الأصلي!

### المطلب الثاني: غش الأشياء المصنوعة:

1- الغش في النقدين، بأن يدخل الصاغة في الذهب ما ليس منه، كالتحاس وغيره من المعادن، أو أن تخلط الفضة بما يشبه معدنها مثل: (القصدير، والكروم، والألمنيوم).

---

<sup>(1)</sup> (الإكسیر) مادة كيميائية، يظن أنها تقلب حقائق الأشياء، فتقلب النحاس ذهبا، والرصاص فضة، وهكذا.. انظر: منجد الطلاب، ط 12، دار المشرق. بيروت، ص 642.

2- الغش في المعادن الأخرى وجوئها؛ لقد كانت المعادن صنفاً واحداً؛ فالحديد صنف واحد، وكذلك النحاس وغيره، وقد تتفاوت هذه المنتجات جودة بتفاوت بلد الصناعة، أما اليوم فقد أصبح البلد الواحد ينتج أصنافاً متعددة من الحديد، أو النحاس أو غيرها من المواد، بل إن المصنع الواحد أصبح ينتج أصنافاً من الحديد أو غيره؛ متفاوتة في الجودة والصفات، ونتيجة لذلك قد يتفق المتعاقدان على نوع جيد، فيسلمه البائع نوعاً رديئاً!

3- الغش في البناء، بالنقص من مواد البناء أو من مواصفات المواد المستعملة فيه، فقد يختلف نوع الحديد والطوب والإسمنت من مصنع إلى آخر!

### المطلب الثالث: الغش التجاري<sup>(1)</sup>:

ويقصد به تصنيع أشياء مشابهة للشيء الأصلي؛ الذي صنعتها الشركة المنتجة والذي يحمل مواصفات عالية الجودة، فتقوم شركات بتقليد ذلك المنتج الذي ابتكرته الشركة الأصلية؛ بصناعة أشياء تشبه الأصل في الشكل والوظيفة، ولكنها دون الأصلي جودة ومتانة، وبالطبع ستكون الأشياء المقلدة أرخص سعراً، لرخص المواد المستعملة فيها، ولأن المقلد لم يتحمل تكاليف التجارب ولا ثمن الاختراعات، بل أخذها جاهزة وقلدتها؛ وأصبح يبيع الشيء المقلد على أنه أصلي !!

---

(1) سبب تسميته بالتجاري، نسبة: إلى التجارة، مع أن المبيعات كلها يقصد منها الربح عادة، لكن الأشياء (التجارية) اصطلاحاً خاص تعارفه الناس، ويراد به ما يلي:

أولاً: الأشياء التي يصنعها الناس ويتاجرون بها؛ بغية الربح ! فلا يحرص فيها على المتانة ولا الإتقان، ويقابل الشيء التجاري؛ الأصلي أو (البيتوتي)، الذي يحرص فيه على الإتقان والمتانة، فالأشياء التي يصنعها الإنسان لنفسه، أو يستصنعها لاستعماله الشخصي؛ فإنه غالباً يجتهد في متانتها وإتقانها، مالا يجتهد فيما يصنعه للناس، أو يبيعه للناس ! فهناك فرق بين من يخطط ثوباً لنفسه وبين من يخططه للآخرين، فالأولى يقال لها: خياطة (البيتوتية) والثانية يقال لها: خياطة سوقية أو تجارية، وهناك فرق بين من يصنع خزانة لنفسه أو يبنى بيتاً لنفسه، فيجتهد في إتقانه وصلابته، وبين من يصنع ذلك لبيعه للآخرين.

ثانياً: الأشياء المقلدة عن الشيء الأصلي؛ فهي أيضاً يغلب عليها عدم الإتقان وعدم المتانة، بالقياس إلى الشيء الأصلي.

فتقليد المصنوعات بشكل أردأ، أو أقل جودة ومتانة، يعتبر غشا يشبه خلط اللبن والعسل بالماء، فالناس إذا اعتادوا على شراء صناعة معينة وتعارفوها؛ صارت عندهم كالشيء الطبيعي في عدم جواز التلاعب فيها بما يؤدي إلى رداءتها وسوء مواصفاتها، فإذا بيع الشيء التجاري المقلد؛ على أنه شيء أصلي؛ فهذا هو الغش التجاري،

فالشيء المغشوش تجارياً، يشبه الشيء الأصلي في الشكل والوظيفة، لكنه أقل متانة وجودة، وسرعان ما يتلف، ويحتاج مقتنيه لشراء الشيء أو القطعة مرة أخرى.

ويدخل الغش التجاري في كل الأشياء التي صنعها الإنسان؛ كالغش في قطع غيار السيارات والأدوات المنزلية وغيرها، والغش في برامج الحاسب الآلي، وما شابه ذلك مما لا يمكن حصره.

### المبحث الثالث

#### في أقسام الغش، من حيث الانضباط وعدمه

وفيه مطالب:

##### المطلب الأول: الغش غير المنضبط:

الأصل في الغش عدم الانضباط، وهذا هو سبب التحريم - والله اعلم - لأنه يؤدي إلى الجهل بالشيء المبيع؛ فالحليب إذا غش! أو شيب بالماء؛ تصبح كمية الحليب الخالص مجهولة، فإن فعل ذلك من أجل التدليس على الناس، فهذا الخلط غش محرم، وهو الذي نهى النبي صلى الله عليه وسلم: "صاحب الصبرة عنه، لأن الأصل في الأشياء السلامة، قال في "شرح المنتقى على الموطأ":

ولا يجوز أن يشاب للبيع، لما فيه من الغش والجهل بحال المبيع وقدر ما فيه من الماء" (1).

#### المطلب الثاني: الغش المنضبط:

هو الذي تكون نسبة الغش والخلط فيع معروفة، أو تعرف نسبة الدسم المنزوع، أو نسبة الإضافة، فيقال أو يكتب على الحليب: (كامل الدسم)، وهو الشيء الطبيعي الذي يفترض فيه أنه خال من الغش، ويكتب على نوع آخر: (خال من الدسم) ويكتب على نوع ثالث: (قليل الدسم)، أو لا تقل نسبة الدسم فيه عن كذا وكذا...، كما في حليب الأطفال والحليب المجفف، وقد تحدد نسبة المواد المضافة، من سكر، أو ملح، أو غيره، كذلك أصبح الغش منضبطاً في كثير من المعادن كالذهب والفضة؛ فهناك -مثالاً-: ذهب عيار 24، وذهب عيار 21، وذهب عيار 18 و 14 وأصبح في الإمكان التأكد من ذلك عند الصاغة بسهولة!

#### المطلب الثالث: ما تردد بين الانضباط وعدمه:

هناك غش جديد؛ وهو تغشيش الحيوانات التي تنتج الأشياء الطبيعية كالعسل والحليب، فالعسل والحليب، الخارج منها يشبه الطبيعي من حيث مخرجه، ولكنه يشبه المغشوش من حيث تركيبه، كالعسل الذي أطعم نخله سكرًا، فيخرج منه عسل أشبه بالسكر المذاب، ليس له مواصفات العسل الحقيقي الذي يحرص عليه الناس، للتغذي والاستشفاء، بسبب جمع رحيقه من ثمرات شتى؛ فيكون شفاء بقدرة الله! أما العسل الذي غذي نخله بالسكر، فلا يرغبه الناس؛ لأنه ليس له مواصفات العسل الحقيقي، لا في الغذاء ولا في الدواء، وكذلك إطعام الدابة الحلوب علفاً مالخاكي تكثر من شرب الماء؛ فيكثر لبنها، وتقل تركيز المواد فيه؛ فهو لبن لم يغش بعد حلبه! لكن حصل الغش فيه بطريقة أخرى. فهذا غش متردد بين الانضباط وعدمه؛ لأنه لا يمكن ضبط كمية الماء التي

(1) المنتقى شرح الموطأ 7/ 240، قال في المغني 6/ 215: والتصيرية حرام إذا أراد بذلك التدليس على المشتري.

شربتها الدابة، ولا كمية السكر التي استفاد منها النحل في صنع العسل، فالراجع إلحاق هذا النوع بالمنع، لما يلي:

1- أن الأصل المنع من الغش، وترك الأمور على طبيعتها، دون تلاعب.

2- أنه قد يكون ذريعة إلى غش الآخرين؛ فيحرم كما حرم بيع العنب لمن يعصره خمرا، لما فيه من الإعانة على منكر محرم، فإذا خلا من هذه الذريعة، كما لو باعه لمن يستخدمه لنفسه وبين له حقيقة هذا العسل، أو عرف طريقة رعيه بكتابة ذلك على وعائه، أو بين حقيقته بطريقة تزيل التوهم والالتباس؛ فإنه جائز، فإن لم يبين فهو غش لا يصح، وفاعله واقع تحت وعيد كتمان عيب لا يرضاه الناس، ولو علموا به لما أقدموا على شرائه، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (( فإن صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما ))<sup>(1)</sup>.

## المبحث الرابع

### في حكم بيع المغشوش

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: سبب الحرمة في الغش:

الحرمة في الغش تأتي من ناحيتين:

الناحية الأولى: جهالة المبيع المفضية إلى الغرر والتنازع، فإذا أزيلت الجهالة ببيان نسبة الغش، بشكل منضبط؛ فلا أرى حرمة في ذلك؛ لأنه إذا بين البائع نسبة الغش في المبيع، فقد علم قدر

---

(1) صحيح البخاري، ص 279 رقم 2110، وصحيح مسلم، ص 389 رقم 1532.

المبيع المقصود، وزالت الجهالة المانعة، كما لو قال البائع: هذا لتر من الحليب الخالص، وقد زدته لترا من الماء، فقد زالت الجهالة المانعة، أو المحرمة، فإذا رضى المشتري وقد علم كمية الحليب، وكمية الغش فلا مانع؟ مثله؛ لو خلط القمح ببعض التراب أو الشعير، وكان التراب أو الشعير باديا، فلا مانع من بيعه مادام المبيع معلوما؛ قال الإمام الزركشي: "يجوز بيع المعجونات المشاهدة، والحنطة المختلطة بالشعير إذا شوهدت" <sup>(1)</sup>. لأنه قد زالت الجهالة بالرؤية، أو بمعرفة نسبة الخلط؛ فكذلك إذا زالت الجهالة بالخبر والوصف، وقد يستنكر بعض الناس عملية الخلط، أو بيع المختلط! فنقول: قد يكون الشيء مخلوطا دون قصد، كما يحصل في (عفارة) الحبوب التي كانت جذورها مختلطة بالتراب، وديشت وصفي فيها أكثر الحب، وبقيت أشياء يصعب تخليصها من التراب، أو من الشوائب الأخرى، وكذلك بواقي صمرة القمح التي كانت موضوعة على التراب، والتراب يسمى عفرا، ويسمى هذا التراب المختلط بالقمح أو غيره (عفارة) أي حبا مخلوطا بتراب قد يقل، وقد يكثر، و(العفارة) المختلطة بالتراب أم المغشوشة بالتراب؛ سواء أكانت قمحا، أو غيره من الحبوب، لا يقول أحد بمنع بيعها، مادامت نسبة التراب أو الشوائب بادية للمشتري، ومن يقول بمنع بيع هذه (العفارة) فإنه يتسبب في ضياع مال له قيمة، وقد نهي الرسول صلى الله عليه وسلم "عن قيل وقال وكثرة السؤال، وإضاعة المال" <sup>(2)</sup>، وهذه (العفائر) يوجد في الناس قن يبحث عنها؛ لرخص ثمنها والزهد فيها؛ فقد يشتريها بعضهم لكي يجعلها طعاما للطيور؛ من بط وإوز وحمائم ودجاج، أو يجعلها طعاما للبهائم، أو يستعملها للزراعة؛ فلا حرج في بيع هذه الأشياء؛ إذا خلت من الخلابة والخديعة، والله اعلم،

وإن الرسول صلى الله عليه وسلم لما أنكر على صاحب الصبرة - التي كان داخلها مبتلا بالماء - إنما أنكر عليه إخفاء العيب، وإظهار الجيد، ولو أن البائع جعل الرطب أو المعيب على طرف، والسليم على طرف؛ لما أنكر عليه الرسول صلى الله عليه وسلم، قال عبد الله بن عمر رضي الله

<sup>(1)</sup> المنشور في القواعد، للزركشي ط، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالكويت، ج 3 / 181.

<sup>(2)</sup> صحيح البخاري، ص 897، رقم 6473، وصحيح مسلم، ص 447 رقم 593.



عنهما: مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام وقد حسنه صاحبه، فأدخل يده فيه؛ فإذا طعام رديء، فقال: "بع هذا على حدة، وهذا على حدة، فمن غشنا فليس منا" <sup>(1)</sup> وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: ".. أفلا عزلت الرطب على حدته، واليابس على حدته، ففتبايعون ما تعرفون؟ من غشنا فليس منا" <sup>(2)</sup>. وجاء في بعض الروايات: ".. ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام، كي يراه الناس؟ من غش فليس مني" <sup>(3)</sup> ومفهوم هذا؛ أن البائع لو أظهر حقيقة الشيء المغشوش؛ لما أنكر عليه، ولما كان في ذلك حرمة، وقوله صلى الله عليه وسلم: ".. ففتبايعون ما تعرفون " يؤكد أن ما عرف غشه، في الصبرة المبلولة أو غيرها، يبعه جائز، فالمدار في الحرمة أو الحل على العلم بالغش ومقداره، أو عدمه، فلو خلط البائع الرديء من البضاعة بالجيد على وجه تعلم نسبة الرديء فلا حرج؛ ولا يستنكر هذا، كما لو قام صاحب البستان بتعبئة ثمار بستانه؛ الصغيرة مع الكبيرة، والجيدة مع الرديئة دون تمييز، وكان ذلك ظاهرا فلا حرج في ذلك، إنما الممنوع؛ إن يجعل الرديء من الأسفل، والجيد من الأعلى؛ لأن ذلك فيه تدليس على المشتري؛ فيحرم.

وإننا نرى أن الذهب المغشوش غشا منضبطا يباع في جميع أسواق المسلمين بدون تكبير، لا من عالم ولا من غيره، وهذا مما يدل على أن العرف جرى به، والعرف العام إذا لم يصادم نصا شرعيا من كل وجه؛ فإنه يخص النص ويعمل به، وقد قال الفقهاء: والعرف في الشرع له اعتبار، لذا عليه الحكم قد يدار <sup>(4)</sup>.

(1) مسند أحمد بن حنبل، ط، دار صادر 50 / 2 وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره. وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، تحقيق، طارق عوض، الناشر، دار الحرمين بالقاهرة، ج 3/ 63 رقم 2490، وقال في مجمع الزوائد، ط، دار الكتاب العربي، ج 4 / 78: فيه أبو معشر، وهو صدوق وقد ضعفه جماعة.

(2) المعجم الأوسط؛ للطبراني، ج 3/ 123-124، وقال في مجمع الزوائد 4 / 79: رجاله ثقات.

(3) صحيح مسلم، ص 35 رقم 102، وسنن الترمذي، ترقيم أحمد شاكر، 3 / 606، رقم 1315.

(4) مجموعة رسائل ابن عابدين، ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 2 / 114.

وإذا صح بيع الذهب المغشوش غشا منضبطا، وصح بيع الحب المغشوش بالتراب الذي علم قدر غشه، بالرؤية أو غيرها؛ فإنه يمكن القول بصحة بيع كل مغشوش أو مختلط بمادة أو مواد أخرى؛ إذا عرفت نسبة الغش بالرؤية أو الإخبار أو الوصف، كالقمح المختلط بالشعير والقش، إذا رئي أو علم قدر غشه، وكذلك نقول في كل مغشوش، عرفت نسبة الغش فيه، ما لم يكن العوضان من الأصناف الربوية التي يحرم فيها التفاضل عند بيعها بجنسها، فيمنع بيع المغشوش غير المنضبط بمغشوش من جنسه؛ خشية الربا؛ لأن "الجهل بالتماثل كحقيقة التفاضل" (1).

**الناحية الثانية:** إن بيع المغشوش - غير الظاهر الغش، وغير المنضبط - قد يكون ذريعة لغش الآخرين ! دون بيان الغش، أو دون بيان نسبة الخلط.

لكن إذا بينت نسبة الخلط أو الغش؛ بكتابة المواصفات على الشيء المبيع؛ فقد زالت - في نظري - موانع الحرمة؛ فكتابة المواصفات على الشيء المبيع أو المنتج تزول بها الجهالة المفوضية إلى النزاع، وتزول ذريعة غش الآخرين، وقد تعارف الناس شراء أشياء كثيرة، بناء على الصفات المكتوبة عليها؛ دون نكير ! سواء في الحليب المحفف أو حليب الأطفال وكثير من الأشربة والعصيرات، والمعلبات التي تكتب عليها مواصفاتها، وما خلط فيها وما أضيف عليها، وقد أجاز جمهور الفقهاء البيع على الصفة أو البرنامج المكتوب (2)، وما من شخص - في هذا العصر - إلا بائع لبعض هذه الأشياء المخلطة ولأمثالها، أو مشتر لها ! ولا نزاع يحصل من بيعها على هذه الشاكلة؛ وهذا مما يدل على سلامة ذلك البيع وصحته.

(1) الحاوي الكبير، للماوردي، ط: دار الفكر بيروت، ج 5 / 209، والمغني 6 / 70.

(2) فتح القدير لابن الهمام 6 / 335، وحاشية ابن عابدين 4 / 593، وبداية المجتهد 2 / 155، والشرح الصغير على أقرب المسالك 4 / 49، والمجموع 9 / 301، ومغني المحتاج 2 / 18، والمغني 6 / 31-33.

المطلب الثاني: حالات بيع المغشوش، وحكم كل حالة من حيث الحل والحرمة:

الحالة الأولى: عند الجهل بالغش من الطرفين:

إذا كان البائع والمشتري جاهلين بالغش فإن هذا البيع صحيح؛ لخلوه من التدليس وكتمان العيب؛ وليس في مقدور كل إنسان كشف عيوب كل سلعة يريد بيعها أو تملكها؛ لأن ذلك قد يكلفه أكثر من ثمن المبيع، كما لو كان المبيع آلة، لا يعلم المشتري ولا البائع هل هي سليمة وجاهزة للعمل، أم هي معطوبة؟ فباعها صاحبها، على أنها (الشيء الحاضر، أو الموجود) لا على أنها سليمة صالحة للعمل، فهذا البيع صحيح، لما يلي:

1- أن المشتري قد رأى المبيع وقلبه، وقد اشتراه واستلمه على عواهنه، كما لو اشترى شاة مريضة؛ فيصح؛ لأنه قد دخل على بينة، فكأنه رضي بالعيب.

2- أن البائع لم يكتف عيباً يعلمه، ولم يحصل منه تدليس.

3- أن العرف جرى بمثل هذه البيوعات؛ بلا نكير، ولا يترتب عليها نزاع، ولا اختلاف؛ كبيع كثير من أجهزة المستشفيات والمدارس والدوائر الحكومية والشركات التي استغنت عن هذه الأجهزة بما هو خير منها! والقول بأنه لا يصح بيعها حتى يفهم حقيقتها منافع للحكمة؛ لأن إحصار مهندس يفهم حقيقتها، قد يكلف أكثر من ثمنها! ولا يصح القول بمنع بيع هذه الأشياء وأمثالها؛ لأن ذلك المنع سيؤدي إلى إتلافها وضياعها، وهذا مخالف لمقاصد الشريعة، التي أمرت بالحفاظ على المال، ونهت عن إضاعته!

## الحالة الثانية: عند جهل المشتري بالغش:

إذا باع شخص شيئاً مغشوشاً وهو يعلم أنه مغشوش، لشخص يجهل أن هذا الشيء مغشوش، فهذا بيع محرم - سواء كان البائع هو الذي قام بعملية غش! المبيع، أم قام بالغش شخص غيره - دليل ذلك التحريم ما يلي:

1- قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من غش فليس مني" <sup>(1)</sup>. وفي رواية "ومن غشنا فليس منا" <sup>(2)</sup>، وهذا ينطبق عليه اسم الغشاش، لأنه باع شيئاً مغشوشاً ولم يبينه.

2- قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يحل لأحد يبيع شيئاً إلا يبين ما فيه، ولا يحل لمن يعلم ذلك إلا يبينه" <sup>(3)</sup> والغش نوع من العيب يحرم كتمانته.

3- أن هذا أكل للمال بالباطل؛ لأن المشتري دفع الثمن كاملاً، لكي يستلم مبيعاً سليماً من العيوب؛ والغش نقص في المبيع يشبه العيب؛ فإذا أخذ البائع الثمن كاملاً، ولم يسلم مبيعاً سليماً؛ فمعناه أنه أخذ شيئاً من المشتري دون مقابل، وبلا رضا منه، وهذا هو أكل المال بالباطل، فإذا كان المبيع السليم يساوي مئة، والمغشوش يساوي سبعين، فباعه شيئاً مغشوشاً بمئة، ولم يبين له الغش، فإن البائع في هذه الحالة يكون قد أخذ ثلاثين درهماً من المشتري دون مقابل وبلا حق، فلا تحل له.

---

(1) صحيح مسلم، ص 35 رقم 102، وسنن الترمذي، ترقيم أحمد شاكر، 3/ 606، رقم 1315.

(2) صحيح مسلم رقم 101.

(3) مسند الإمام أحمد 3/ 491 وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف، لجهالة أبي السباع.

وفي هذه الحالة إذا ثبت علم البائع بالغش، وكان المشتري جاهلا به؛ فإنه يثبت للمشتري الخيار بين الرد وأخذ الثمن كاملا، أو الإمساك دون أرش<sup>(1)</sup>، ما لم يتفقا على غير ذلك من ثمن جديد، أو إعطاء فرق السعر.

فإن كان يغلب على ظن البائع أن هذا الشيء مغشوش، ويستطيع البائع معرفة غشه بسهولة؛ فعليه أن يبين الحقيقة؛ لأنه إذا وجب على الشخص الغريب بيان العيب أو الغش، كما نص عن ذلك الفقهاء<sup>(2)</sup> فبيان ذلك الغش واجب على البائع من باب أولى.

فإن تغافل البائع عن كشف العيب القادر على كشفه؛ فهو واقع في المحذور، وهو شريك في الإثم، وسكوت البائع على الغش الذي يمكنه معرفته بسهولة؛ هو غش وتدليس لا يليق بالمسلم فعليه؛ لما رواه أبو سباع قال: اشتريت ناقة من دار وائلة بن الأسقع؛ فلما خرجت بها أدركنا وائلة وهو يجر رداءه، فقال: يا عبد الله، اشتريت؟ قلت نعم، قال هل بين لك ما فيها؟ قلت: وما فيها؟ قال: إنها لسمينة ظاهرة الصحة! قال: فقال: أردت بها سفرا، أم أردت بها لحما؟ قلت: بل أردت عليها الحج، قال: فإن بخفها نقبا، قال: فقال صاحبها: الحك الله؛ أي هذا؛ تفسد علي! قال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا يحل لأحد يبيع شيئا إلا يبين ما فيه، ولا يحل لمن يعلم ذلك إلا يبينه"<sup>(3)</sup>، وقوله صلى الله عليه وسلم: "من باع عيبا ولم يبينه لم يزل في مقت الله، أو لم تزل الملائكة تلعه"<sup>(4)</sup>.

(1) الروض المربع بحاشية النجدي 4/ 436.

(2) الزواجر عن اقتراف الكبائر 2/ 242.

(3) مسند الأمام أحمد 491/3 وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده ضعيف، لجهالة أبي السباع.

(4) سنن ابن ماجه 755/2 رقم 2247 وقال الألباني في ضعيف الجامع الصغير، ص 793، رقم 5501: ضعيف جدا.

فالواجب على البائع إظهار الغش أو عزل المغشوش إن أمكن؛ كما لو كان المبيع صندوق خضراوات أو فاكهة؛ جعلت الحبات الصغيرة في الأسفل، والحبات الكبيرة في الأعلى، فهذا غش يمكن إصلاحه، بنقضه وإعادة تعبئته مرة أخرى، فلا ينبغي تركه على غشه؛ لما يلي:

1- أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر صاحب الصبرة أن يجعل شيئا من المغشوش على ظاهر الصبرة؛ حتى يتضح للمشتري؛ فقال: " أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غش فليس مني" (1).

2- أن بيع المغشوش على حاله دون فصل أو تمييز، قد يكون سببا لغش آخرين.

لكن إذا كان عزل المغشوش سيؤدي إلى إتلاف المبيع بكثرة النقص والتعبئة، أو كان لا يمكن فصل المغشوش عن غيره بسهولة، أو لا يمكن إزالة الغش، عندئذ يصح بيع المغشوش على حاله، مع بيان الغش، أو أن هذا الشيء مغشوش، أو فيه غش لا يعلم شكله ولا قدره؛ كما لو كان المبيع لبنا شيب بماء، أو لبنا ونزع دسمه؛ فلا يمكن هنا إزالة الغش ولا معرفة قدره، فإذا بتن البائع الغش، أو قال: هذا مغشوش، أو قال: لا أضمن عدم غشه؛ حتى يكون المشتري على بصيرة من أمره ويأخذ حذره. فيصح البيع؛ لأن البائع قد أخلى ذمته من مسؤولية عيب المبيع أو غشه، وقد قال جمهور الفقهاء بصحة البراءة من عيب محدد، وقال أبو حنيفة بجواز البراءة من كل عيب، وهو قول للشافعي، ورواية عن أحمد (2) وعندئذ على المشتري أن يجتهد في إزالة الجهالة ومعرفة العيب، أو الغش، بذوق المبيع، أو شمّه، أو تمييزه بلون أو لمس أو وصف، أو مواصفات مكتوبة، أو غير ذلك، من وسائل المعرفة، حسب نوع المبيع.

(1) صحيح مسلم، ص 35 رقم 102، وسنن الترمذي، ترقيم أحمد شاكر، 3/ 606، رقم 1315.

(2) بداية المجتهد 2 / 184، والعناية على الهداية، مطبوع مع فتح القدير 6 / 396، والمجموع 12 / 363، ومغني المحتاج 2 / 53 و 63، والمغني 6 / 265-266.

كذلك الحال في بيع الأشياء التجارية، لا يجوز بيعها على أنها أصلية، ولا يجوز تغليفها في علب تشبه العلب الأصلية، لأن هذا تدليس واضح على الغر الذي لا خبرة عنده، وعلى المسترسل، فعلى البائع؛ أن يوضح للمشتري؛ أن هذا أصلي، وهذا تجاري؛ وعليه أن يختار ما يناسبه.

وإن ثبت التدليس والغش ثبت الخيار للمشتري بين الرد وأخذ الثمن كاملاً، وبين الإمساك دون أرش<sup>(1)</sup>.

وحسنا فعلت بعض المتاجر؛ فقد خصت متجرًا للأشياء الأصلية، وآخر للأشياء التجارية؛ حتى لا يلتبس الأمر على الناس.

فإن كانت تلك البضائع غلفت من قبل المورد في علب تشبه العلب الأصلية؛ فلا يلزم البائع نزع تلك الأغلفة، ووضعها في غلب تجارية؛ لأننا لا نأمن من تلبس آخر يتكرر، لكن على البائع إذا كان يعلم حقيقتها وأنها تجارية؛ أن يوضح ذلك للناس، أو أن يضع عليها ختماً يوضح أنها تجارية، أو أنها صناعة بلد معروف أن صناعاته تجارية، مثل: (الصين) أو (تايوان).

ما لم يبيع الشيء على أنه (الحاضر أمامه)، تاركاً للمشتري البحث عن الحقيقة كما لو باع شيئاً (تجارياً) موضوعاً في علبة تشبه الأصلية، فإن كان يعلم أن هذا (تجاري) فعليه أن يبين أن هذا شيء تجاري مقلد وليس أصلياً، وإذا كانت هناك درجات للبضائع التجارية، فإن كان لا يعلم درجة الغش فيها، أو مدى قيام الشيء التجاري مقام الأصلي؛ فباعه على أنه (تجاري) أو تقليد؛ فبيعه صحيح، ولا حرمة عليه، لأن هذا غاية استطاعته، وتكليف البائع كشف درجة الغش إنما هو شيء فوق طاقته؛ لأن هذا يحتاج إلى معامل ومختبرات تعجز عنها دول، وقد قال الله تعالى (لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)<sup>(2)</sup>.

(<sup>1</sup>) الروض المربع بحاشية النجدي 4/ 436.

(<sup>2</sup>) سورة البقرة: الآية 286.

## الحالة الثالثة: عند علم المشتري بالغش

وفيه بندان:

**البند الأول:** بيع المغشوش من النقدين (الذهب والفضة)، والمغشوش من النقدين: هو غير الخالص <sup>(1)</sup> أي: الذهب الذي لم يتمحض ذهباً؛ بأن خالطه نحاس أو غيره، وكذلك الفضة غير الخالصة، هي التي خالطها معدن آخر من غير جنسها.

## وبيع المغشوش من النقدين: فيه ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** بيع المغشوش من النقدين بنقد من جنسه، غير مغشوش:

إذا بيع أحد النقدين (الذهب أو الفضة) مغشوشاً غشاً بيناً <sup>(2)</sup>، بغير مغشوش من جنسه؛ فقد اختلف الفقهاء في ذلك؛ فقال الشافعية والحنابلة: لا يصح بيع المغشوش من النقدين بالخالص من جنسه ولا بيع المغشوش من النقدين بالمغشوش من جنسه <sup>(3)</sup>؛ لما يلي:

1- لأن ذلك من الربا الذي نهي عنه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: "الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء." <sup>(4)</sup>

<sup>(1)</sup> ترتيب القاموس المحيط 395/3.

<sup>(2)</sup> قيدت الغش بالبين لإخراج الغش غير البين أو الغش المستهلك، أي الذي لا يتحصل منه شيء، كالطلاء الخارجي، فهو غير مقصود في ذاته، ولا أثر له.

<sup>(3)</sup> المغني 6/ 97، ومغني المحتاج 2/ 28 قال في المنثور في القواعد - الزركشي - (ج 3 / ص 279): "ثم في جواز المعاملة بالدرهم المغشوشة إذا راجت خلاف، والأصح يجوز على عينها ويمتنع في الذمة، ولا يجوز بيع بعضها ببعض قطعاً، وقال الزركشي في 281-282 عن الدراهم المغشوشة: ولا يجوز بيع بعضها ببعض ولا بيعها بالخالصة للربا.

<sup>(4)</sup> صحيح مسلم ط، مكتبة الرشد بالرياض، ص 405 رقم 1584.



2- لعدم التماثل؛ لأنه يشترط المماثلة في بيع الشيء الربوي بجنسه؛ ومع غش أحد العوضين ينتفي التماثل، والقاعدة الفقهية تقول: الجهل بالتماثل كحقيقة الفاضل<sup>(1)</sup>. وقال الحنفية والمالكية: إن كان الذهب غالبا على غيره في الدنانير، أو كانت الفضة غالبية على غيرها في الدراهم؛ فإنه يجوز بيع المغشوش بمغشوش مثله، ويجوز بيعه بغير المغشوش<sup>(2)</sup>، واستدلوا بما يلي:

(1) بأن الأحكام تبنى على الغالب، فلما كان غالب المعدن أو الدينار ذهبا؛ أعطي حكم الذهب الخالص، وإذا كان غالب الدرهم فضة أعطي حكم الفضة.

(2) أن المغلوب لا حكم له، فهو في حكم العدم، وإلحاق المغلوب بالعدم هو الأصل في أحكام الشرع.

(3) أن الدراهم الجياد لا تخلو من قليل غش، لأنها قلما تنطبع إلا بقليل من الغش، فكأن القليل من الغش لا يمكن التحرز منه، فكانت العبرة للغلبة.

(4) قياسا على صحة بيع الرديء من التمر بالجيد منه، مثلا بمثل<sup>(3)</sup>.

#### المناقشة:

يلاحظ: أن الحنفية والمالكية ألحقوا الغش القليل بالمستهلك الذي لا ينفصل منه شيء، وأعطوا الحكم للغالب، فما غلب عليه الذهب سمي ذهبا، وما غلبت عليه الفضة سمي فضة، أما الشافعية والحنابلة فاشتروا حقيقة التماثل في كل من النقيدين إذا بيع بجنسه، فما لم يتحقق العلم بالتماثل؛

---

(1) الحاوي، للماوردي 5 / 209، والمغني 6 / 70.

(2) بدائع الصنائع، للكاساني ط، دار الكتاب العربي بيروت، 5 / 196 وفتح القدير لابن الهمام 151/7-152

وحاشية الدسوقي 3 / 42-43، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير 4 / 82.

(3) بدائع الصنائع 5 / 196 وفتح القدير لابن الهمام 151/7-152.

فذلك هو الربا؛ لأن الجهل بالتمائل عندهم كالعلم بالتفاضل<sup>(1)</sup>، والتفاضل في بيع الربوي بحسنه ممنوع لقوله صلى الله عليه وسلم: " لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز"<sup>(2)</sup>.

قد يكون كلام الحنفية والمالكية وجيهاً في الغش المستهلك الذي لا يتحصل من عرضه على النار شيء متميز؛ فيعتبر وجوده كعدمه لصعوبة التحرز منه، أما الغش الكثير فإنه وإن كان مغلوباً، لكنه يمكن التحرز منه، ويمكن انفصال شيء منه؛ فلا يصح إلحاق الذهب المغشوش بالخالص، ولا الفضة المغشوشة بالفضة الخالصة، خصوصاً أنه أصبح بالإمكان الآن التحرز من هذا الغش، وأمكن معرفة مقدار الغش بوسائل عند الصاغة والصيارفة، وأصبح بالإمكان قياس مقدار الغش، وتحديد مقدار الثمن بحسب نسبة الغش، ولا يرضى أحد في هذا العصر؛ أن يبيع ذهباً خالصاً عيار 24 بذهب عيار 21، ومن باب أولى أن ألا يبيعه بذهب من عيار 18، ولا يصح قياس النقد المغشوش على رديء التمر إذا بيع بالجيد، لأن التمر خلق هكذا، لم يتدخل الإنسان فيه؛ فلا تعتبر رداءته غشاً، أما غش المعدن فحصل بفعل الإنسان، وهو يستطيع أن يزيد فيه وينقص!

**فالمراجع:** هو مذهب الشافعية والحنابلة في عدم جواز بيع المغشوش من النقدين بالخالص من جنسه، ولا بمغشوش من جنسه إذا لم يكن الغش فيهما متماثلاً حقيقة، وقد وافقهم بعض المالكية في ذلك<sup>(3)</sup>.

**المسألة الثانية: بيع المغشوش من النقدين بمغشوش من جنسه؛ وفي هذه الحال أما أن يكون الغش متماثلاً في العوضين، أو غير متماثل؛**

(1) الحاوي، للماوردي 5 / 209، والمغني 6 / 70.

(2) متفق عليه، صحيح البخاري 286 رقم 2177، وصحيح مسلم ص 104 رقم 1584.

(3) حاشية الصاوي على الشرح الصغير 4 / 82.

فإن كان الغش منضبطاً في الطرفين وتساوى العوضان فذلك جائز لا خلاف فيه. <sup>(1)</sup> كما لو باع ( 50 غراماً من ذهب عيار 21 ) بـ ( 50 غراماً من ذهب 21 ) أو اشترى ديناراً عراقياً بدينار مصري، وكان وزنهما واحداً ومن عيار ذهب واحد، وكذلك القول في الفضة، لما يلي:

1- لأن المنع كان خشية تفاضل أحد العوضين الربويين، وهنا قد انتفى <sup>(2)</sup>.

2- لأنه قد أصبحت هناك حاجة لخلط بعض المعادن مع الذهب أو الفضة؛ من أجل أن يكون الذهب أكثر متانة وقساوة؛ فيضاف إليه نسبة من النحاس، أو معدن آخر، أو من أجل تكثيره؛ فيقال: عند المرأة ذهب كثير، وهو لا يساوي إلا نصف قدره الظاهر؛ إذا كان من عيار 12، ولا يساوي إلا ثلاثة أرباع ظاهره إذا كان من عيار 18، وقد يكون الغش والخلط من أجل تغيير لون الذهب؛ لأن يرغبون بعض الناس الذهب مائلاً إلى الحمرة، وبعضهم يحبه مائلاً إلى الصفرة !

أما إن كانت نسبة الغش في العوضين غير منضبطة أو غير متماثلة، فالحكم فيها عدم الجواز عند الشافعية والحنابلة <sup>(1)</sup> لأن الجهل بالتماثل كحقيقة التفاضل والتفاضل بين الربويين إذا كانا من جنس واحد ممنوع. وقال الحنفية والمالكية بجواز بيع المغشوش بمثله ولو اختلفت درجة الغش، كما ذكرنا في الحالة الأولى؛ وقد رجحت هناك قول الشافعية والحنابلة بعدم الجواز؛ خشية الربا؛ كذلك هنا.

**المسألة الثالثة: بيع المغشوش من النقدين بغير جنسه، كما لو بيع ذهب بفضة، أو فضة بدنانير أو دولارات، وفي هذه الحالة تنتفي خشية ربا الفضل؛ لأنه لا يشترط التماثل عند اختلاف**

<sup>(1)</sup> المغني 97/6 والمنثور في القواعد للزركشي 282-279/3.

<sup>(2)</sup> المغني 97/6 والمنثور في القواعد للزركشي 282-279/3 بدائع الصنائع، للكاساني ط، دار الكتاب العربي بيروت، 5/ 196 وفتح القدير لابن الهمام 7/ 151-152، وحاشية الدسوقي 3/ 42-43، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير 4/ 82.

جنس العوضين، لكن يشترط التقابض قبل التفرق في بيع الربويات ببعضها إذا كان الجنسان من علة واحدة؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد" (2). لكن تبقى قضية جهالة نسبة الغش، فإذا علمت نسبة الغش جاز البيع، وكذلك إذا باعه على أنه الحاضر أمامه وقد رآه، فيجوز البيع، والله أعلم.

#### البند الثاني: بيع المغشوش من غير النقيدين، وفيه مسائل:

**المسألة الأولى:** عندما يكون الغش منضبطاً: إذا غيم المشتري بالغش، وكان الغش منضبطاً، فلا حرج في ذلك البيع، كما لو باع قمحاً مختلطاً بتراب أو بشوائب أخرى، وكانت نسبة التراب أو الشوائب بادية أو معلومة للمشتري فهو جائز (3)، قال الإمام مالك: لا يخلط الطيب من القمح أو الزيت أو السمن برديئه، فيحرم؛ لأنه غش، إلا أن يبين عند البيع الخلط وصفه المخلوطين وقدرهما ويباع ممن لا يغش به (4).

وكذلك لو أعلم البائع المشتري بالغش ونسبته، أو كانت نسبة الخلط أو الغش مكتوبة على الشيء المبيع؛ فكل ذلك جائز؛ لأن المنع من بيع المغشوش كان بسبب جهالة المبيع؛ وجهالة نسبة الغش فيه، فإذا زالت الجهالة؛ عاد الأمر إلى الأصل وهو في البيع، قال صلى الله عليه وسلم: "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما" (5).

(1) المغني 6/ 97 والمنثور في القواعد للزركشي 279/3-282.

(2) صحيح مسلم ط، مكتبة الرشد بالرياض، ص 405 رقم 1584.

(3) الفتاوى الهندية، لمجموعة من علماء الهند، ط، دار الفكر، بيروت، 215/3.

(4) الذخيرة ج 10 /ص 57.

(5) صحيح البخاري، ص 279 رقم 2110، وصحيح مسلم ص 389 رقم 1532.

وكتابة نسبة الأخلاط على المبيع؛ تعتبر نوعاً من الإعلام بها، وعدم اطلاع المشتري عليها يعتبر تقصيراً منه، كما لو كانت الشاة عوراء ورآها المشتري، فكأنه رضي بعيبها، وعندئذ لا يحق له الرد بعيب العور، لكن يحق له الرد بعيب خفي لم يعلمه.

**المسألة الثانية:** عندما لا يكون الغش منضبطاً: إذا لم يكن الغش منضبطاً أو لم تعلم نسبة الغش؛ عندئذ تبقى الجهالة بالمبيع موجودة، وعندئذ على المشتري أن يجتهد في معرفة كمية الغش، من رؤية وذوق وشم وجس وتقليب، فإذا رضيها بعد ذلك، صح البيع؛ لأنه قد دخل على بصيرة وعلم بوجود غش، وقد اشترى شيئاً حاضراً مرئياً<sup>(1)</sup>، والرؤية أحسن سبيل للعلم بالمبيع، فهذا البيع صحيح مسقط للخيار.

---

(1) المنشور في القواعد، للزركشي - (ج 3 / ص 281-282).

### المسألة الثالثة: بيع المغشوش بحالته دون تغيير:

قد يشتري بعض الناس أشياء ويعلم أن فيها غشا؛ كصناديق الفاكهة والخضراوات التي يكون أعلاها جيدا وأسفلها رديئا، وقد يشتريها شخص جملة على عيها حسب نماذج رآها منها، على أن تكون الباقية على شاكلة العينة المرئية؛ أو النموذج المرئي، وقد أجاز جمهور الفقهاء بيع الأنموذج<sup>(1)</sup> لأنه يحكي صفات بقية المبيع،

**والسؤال المطروح؛ هو:** هل يجب على المشتري نقض هذه البضاعة المغشوشة وإعادة تعبئتها بشكل صحيح لا غش فيه؟ أم يجوز بيعها بحالتها؟

#### الجواب:

أولا: لا يجوز للشخص أن يقوم بغش الأشياء ابتداء، ولا بيع الشيء الذي قام بغشه، إلا إذا فعل ذلك تلبية لرغبة بعض الزبائن الذين يحرصون على الشيء المغشوش؛ كالحليب المنزوع الدسم مثالا، وفي هذه الحالة يجب على البائع بيان حقيقة الشيء المبيع، وهذا ما تفعله بعض شركات بيع الحليب فإنها تكتب على العلبة: حليب خال من الدسم، فهذا جائز لا شيء فيه، وما قيل في الحليب يقال في غيره.

ثانيا: إن ملك الشخص شيئا مغشوشا؛ فعليه إزالة الغش ما أمكنه؛ لئلا يكون سببا في غش الغير، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر صاحب صبرة الطعام التي كان داخلها مبلولا أن يضع من باطنها على ظاهرها، فقال: "أفلا جعلته فوق الطعام، كي يراه الناس، من غش فليس مني"<sup>(2)</sup>،

(1) انظر المبسوط ج 13 ص 72 والهداية مع فتح القدير ج 6/ 342-343 والشرح الصغير ج 4/ 49، والمجموع

ج 298/9، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي ج 4/ 295 والفروع لابن مفلح، ج 4/ 21.

(2) صحيح مسلم، ص 35 رقم 102، وسنن الترمذي، ترقيم أحمد شاكر، 3/ 606، رقم 1315.

وجاء في بعض الروايات أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال له "أفلا غزلت الرطب على حدته، واليابس على حدته، فتتبايعون ما تعرفون؟ من غشنا فليس منا" (1). وقد أمر مالك بغربة القمح المغشوش وقال: لا يباع القمح مغلوثا، ويغربل إن كان أكثر من الثلث؛ لعدم انضباطه، وتستحب الغربة إن كان يسيرا (2).

ثالثا: إن كان هناك حرج في عزل المغشوش أو إعادة ترتيبه وتعبئته أو كان ذلك يتسبب في تلف كثير منه، فإنه يجوز بيعه على حاله بشرطين:

1- أن يبين الغش، ويوضح ذلك للمشتري؛ حتى يبرئ ذمته، فيقول مثالا: هذه البضاعة أسفلها يختلف عن ظاهرها، فانتبه إليها؛ عندئذ يكون قد بين ونصح وخرج من عهدة التدليس والكتمان.

2- أن يبيعه لمن لا يغش به الآخرين؛ لئلا يكون فعله عوناً على غش الآخرين (3).

**المسألة الرابعة: بيع المطفف فيه:** قد يكون التطفيف والنقص بفعل فاعل، فهذا يأخذ حكم بيع البضاعة المغشوشة قصداً، أي على البائع إزالة الغش وإزالة النقص إن أمكن، وإن لا فعله أن يبين ما فيها من نقص، كما هو الحال في بيع المغشوش الذي تكلمت عنه في المسألة السابقة. فلا يجوز بيع الشيء المطفف فيه على أنه كذا وكذا، وهو في حقيقته أقل من ذلك، كمن باع شيئاً على

---

(1) المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق طارق عوض، الناشر دار الحرمين بالقاهرة، ج 123/123/3، وقال في مجمع الزوائد 4 / 79: رجاله ثقات.

(2) الذخيرة 10 / 54، والمنتقى شرح الموطأ، 7 / 240.

(3) حاشية الدسوقي 43/3.

أنه عشرة وهو لا يساوي إلا تسعة، أو تسعة ونصف، لأن هذا النقص عيب "ترد به السلعة، أو يستحق المشتري كمية النقص؛ للخلف في قدر المبيع؛ فيحق للمتضرر الخيار<sup>(1)</sup>.

أما إذا كان النقص شيئاً طبيعياً أو معهوداً، كالنقص الذي يحصل لكثير من الأطعمة والفواكه إذا ادخرت فإنه ينقص وزنها مع طول الزمن، لتبخر شيء من رطوبتها، فيظهر فرق قرابة 1-2% خلال التخزين سنة أو سنتين، فكييس الأرز الذي وزنه 45 كغ، يصبح وزنه = 44 كغ أو 43 كغ فقط، مع أن وزنه المكتوب عليه هو 45 كغ، فما حكم ذلك؟

أقول: إن الحرمة تلحق النقص المفتعل الذي يقصد فيه التطفيف والغش، أما النقص المعهود في مثل هذه البضائع؛ فالظاهر أنه لا يدخل في الحرمة؛ لأن ما كتب عليها كان صحيحاً وقت وزنها عند تعبئتها، وما طرا عليها من جفاف فهذا شيء لا يمكن تلافيه أو التحرز منه، وفي إعادة تعبئتها في كل سنة وتغيير أرقام الأوزان إلى ما صارت إليه أخيراً؛ فيه حرج على البائع، ومشقة كبيرة في التفريغ وإعادة الكيل والتعبئة، وفيه إضاعة مال أكبر من الجزء الناقص، فالظاهر: أن النقص الطبيعي مغتفر؛ لأنه معلوم لأصحاب الصنعة والتجار أن الأرز القديم أخف من الجديد، كما أن صندوق الفاكه الطازجة أكثر وزناً من الصندوق القديم، ولو كانا من نفس النوع والحجم، بسبب تبخر شيء من رطوبة القديم، ومع ذلك تعارف الناس شراء وتداول هذه الأشياء على هذا الشاكلة بدون تكبير.

وعلى هذا فلا حرج في بيع الأشياء التي نقصت بطبيعتها دون قصد من الناس، كما لو كان وزن صندوق الخضراوات أو الفاكه عند تعبئته 10 كغ، ولكنه إذا ترك مكشوفاً فقد لا يساوي

(1) المغني 212/6-214، و 229، والمبدع 4/ 87 ونهاية المحتاج ومعها تحفة المحتاج، 414/5-415، ودرر الحكام شرح مجلة الأحكام العدلية، علي حيدر، تحقيق وتعريب المحامي، فهمي الحسيني، 1/ 174.



وزنه بعد أسبوع إلا 9.5 كغ، فلا يعتبر النقص هنا تطفيفا محرما؛ لأن ما حصل ليس بفعل البشر، ولا يمكن التحرز منه، والله اعلم.

**المسألة الخامسة: بيع الأشياء التجارية أو المقلدة من قطع وغيرها: لا يصح بيع الأشياء التجارية على أنها أصلية؛ ولا يصح تغليفها بنفس تغليف الأصلي المتعارف عليه والذي له علامة تجارية مميزة، فإن فعل ذلك فهذا تدليس محرم يدخل تحت وعيد النبي صلى الله عليه وسلم وقوله: "من غش فليس مني" (1). ولا يجوز أن يبدل أغلفة الشيء التجاري فيجعله في علب أصلية، بعلامتها المميزة، ولا أن يغير في كتابة بلد الصناعة، كأن تكون صناعة سورية أو صينية؛ فيكتب عليها صناعة إيطالية أو ألمانية حتى يغلي سعرها؛ لأن الصناعة السورية أو الصينية ليست بجودة الصناعة الإيطالية ولا الألمانية أو اليابانية، ومن يفعل ذلك فإنه يرتكب أكثر من محرم.**

أول المحرمات هنا؛ التدليس الفعلي، والمحرم الثاني: الكذب في الخبر عن المواصفات، والكذب من الكبائر، بل هو أشد خطرا من شرب الخمر والسرقة؛ لقول الله تعالى: (إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ) (2)، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم: "ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم، قال أبو ذر: خابوا وخسروا، قال: المسبل، والمنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب" (3) فالحلف نوع من العهد أو التعهد الكاذب، والكتابة نوع من التعهد بأن هذا الشيء صنع البلد الفلاني، بل إن الناس يثقون بالشيء المكتوب على البضاعة أكثر من ثقتهم بأيمان البائع؛ لأن الأيمان - في ظنهم - ألفاظ تذهب أدراج الرياح، قد يستطيع مؤديها التهرب منها، أما الشيء المكتوب فيعد وثيقة لا يمكن التهرب من مضمونها.

(1) صحيح مسلم، ص 35 رقم 102، وسنن الترمذي، ترقيم أحمد شاكر، 3/ 606، رقم 1315.

(2) سورة النحل: الآية 105.

(3) صحيح مسلم، ص 36 رقم 106.

إذن ليس بعيداً أن يكون الكذب في كتابة بلد الصنع مشابهاً لتنفيق السلعة بالحلف الكاذب،  
وبناله نفس الوعيد!

لكن لو قال بائع الأجهزة أو القطع التجارية: إن هذا الشيء (تجاري) أو مقلد؛ فقد أخلى  
مسؤوليته، ونصح وألقى العهدة على المشتري، ويشبه هذا؛ البيع بشرط البراءة من العيوب، وقد قال  
به أبو حنيفة، والشافعي في قول، وأحمد في رواية (1).

فإذا كان الشيء التجاري أنواعاً، وجب على البائع زيادة نصح وبيان، ببيان بلد الصنع أو  
درجة الغش إن كان يستطيع التمييز بين درجات الغش أو المغشوش، هل هو من النوع الأول، أو  
النوع الحسن، أم لا، وإن لا فلا يجب عليه.

#### المطلب الثالث: حكم بيع المغشوش لمن يغش به:

لا يجوز للإنسان أن يغش غيره، ولا أن يساعد على غش الآخرين، ببيعهم أشياء مغشوشة  
يغشون بها الآخرين، قياساً على منع بيع العنب لمن يتخذه خمراً، وقد اختلف الفقهاء في بيع العنب  
لمن يتخذه خمراً، هل هو صحيح أم لا؟

فقال المالكية والحنابلة: لا يصح هذا البيع؛ ويجب فسخه (2) ومثله بيع المغشوش لمن  
يغش به، واحتجوا بما يلي:

أ- بقوله تعالى: (وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) (1) ومكان الاستدلال: أن بيع المغشوش لمن  
يغش به فيه إعانة على الإثم، وهو منهي عنه، والنهي يقتضي التحريم.

(1) بداية المجتهد 2 / 184، والعناية على الهداية، مطبوع مع فتح القدير 6 / 396، والمجموع 12 / 363،

ومغني المحتاج 2 / 53، والمغني 6 / 265-266.

(2) حاشية الدسوقي 3 / 43 و 47، والمغني 6 / 317-319.

ب- بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من حبس العنب أيام القطاف؛ حتى يبيعه من يهودي أو نصراني أو ممن يتخذه خمرا؛ فقد تقحم النار على بصيرة" (2) فحبس العنب وبيعه لمن يعصره خمرا فيه مساعدة على منكر؛ فكذلك يبيع المغشوش لمن يغش به.

ج- بما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لعن الله الخمر وشاربها وساقبها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه" (3). ومكان الاستشهاد أنه لعن كل من أعان أو ساعد في تهية الخمر وتوفيرها، وبائع المغشوش لمن يغش به هو أحد المساعدين، فيشملة اللعن كذلك.

د- بأن هذا يشبه من يؤجر أمته لمن يفجر بها (4).

وقال الحسن البصري وعطاء والثوري: لا بأس ببيع التمر لمن يخذه مسكرا (5).

وقال الشافعية والحنفية: البيع صحيح مع الكراهة، وتشتد الكراهة كلما ازداد ظنه باستعمال المشتري له في الحرام، لكن العقد صحيح جائز، (6) واحتج القائلون بصحة العقد وجوازه، بما يلي:

2- بعموم قوله تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا). (7)

3- بأن حديث النهي عن حبس العنب؛ لا يثبت؛ بل قال الألباني وغيره: إنه منكر (1).

---

(1) سورة المائدة: الآية 2.

(2) المعجم الأوسط، للطبراني، الناشر: دار الحرمين بالقاهرة. (ج 5 / ص 294) وحسن الحافظ ابن حجر: إسناده.

(3) سنن أبي داود، 366/3 / رقم 3674، وصححه الألباني.

(4) المغني 317/6-319.

(5) المغني 317/6-319.

(6) المجموع 353/9، والبحر الرائق 8/ 230، والمغني 317/6-319.

(7) سورة البقرة: الآية 275.

4- بأنه هذا البيع تم بأركانه وشروطه.

5- لأنه باع حلالاً بحلال<sup>(2)</sup>.

6- لأنه قد لا يستخدمه في الحرام<sup>(3)</sup>.

ورد الحنابلة على المجيزين بما يلي: بأنه لا يصح الاستدلال بعموم الآية؛ لأنها خصصت بصور كثيرة<sup>(4)</sup>. وهذه منها. وأما القول بأن البيع تم بشروطه وأركانه، فيرد عليه؛ بأنه قد وجد مانع من تنفيذه<sup>(5)</sup> وهو كونه فيه إعانة على محرم.

والراجع: صحة بيع المغشوش، سواء باعه لمن يغش به، أو باعه لمن يستخدمه لنفسه، لما

يلي:

أولاً: لضعف العلة في الفرع عنها في الأصل.

ثانياً: لأن الأصل المقيس عليه غير متفق على تحريمه، فلا يصح تعديده التحريم إلى بيع المغشوش.

ثالثاً: لأن النبي صلى الله عليه وسلم صحح بيع المغشوش في (المصراة) مع نهي عن الغش، فقال صلى الله عليه وسلم: "من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين، إن شاء أمسكها، وإن شاء

---

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم 1269.

(2) المغني 6/ 317-319، وشرح صحيح البخاري - لابن بطال - تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم ط مكتبة الرشد الرياض. (ج 6 / 231).

(3) الأم للشافعي ط، دار الشعب بالقاهرة. ج 65/3.

(4) المغني 6/ 317-319.

(5) المغني 6/ 317-319.

ردها وصاعا من تمر" (1). وإذا صح بيع المصرة مع تعمد التصرية، فإنه يصح بيع المغشوش لمن يغش به، من باب أولى؛ لأن هذا دون فعل الغش والتصرية في النهي والحزمة.

رابعاً: لأن غش المشتري للآخرين أمر محتمل وغير مؤكد، ولذلك نرى القائلين ببطلان بيع العنب لمن يعصره خمراً، فيدوا ذلك؛ بما إذا تأكد البائع أن المشتري يريد العنب لجعله خمراً، فأما إن كان الأمر محتملاً فالبيع جائز (2)، وبيع المغشوش لمن يغش به كذلك، لا يجوز بأن المشتري التالي سيغش به آخرين، فالراجح صحته مع الكراهة.

وعلى هذا يحمل كثير من بيع الأشياء المقلدة، فهو صحيح؛ لأنه لا يتيقن أن مشتريها سيغش بها الآخرين، ولا غنى اليوم لكثير من الناس عن شراء الأشياء التجارية أو المقلدة. والله اعلم.

#### المطلب الرابع: حكم بيع المغشوش من ناحية الصحة والنفاذ

قال جمهور الفقهاء: إن بيع المغشوش صحيح ولو لم يبين الغش، وهذا الفعل معصية، لكن يثبت للمشتري الخيار، وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد (3).

واستدلوا بحديث (المصرة)؛ فقد صحح النبي صلى الله عليه وسلم البيع مع وجود التصرية، وأثبت الخيار للمشتري إذا سخطها، والخيار لا يثبت إلا في عقد صحيح (4).

وقال أهل الظاهر وآخرون: البيع باطل؛ لأنه منهي عنه، والنهي يقتضي الفساد (1).

---

(1) صحيح البخاري 2148، صحيح مسلم، ص 387 رقم 1524.

(2) المغني 319/6.

(3) لتمهيد لابن عبد البر، 17 / 9، والمغني 6 / 225 وشرح السنة، للبيهقي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وزهير الشاويش، ط 2، المكتب الإسلامي، بيروت، ج 8 / 167، والمجموع شرح المذهب 118/ 12.

(4) المغني 6/225، والمجموع شرح المذهب 118/12.

والراجع هنا هو قول الجمهور بصحة بيع المغشوش مع إثم فاعله؛ لما يلي:

1- لأن النهي متجه إلى فعل العاقد، سواء أكان غشا أم تصرية أم نجشاً، وليس إلى المعقود عليه (2).

2- إننا لو قلنا بفساد بيع المغشوش؛ لأدى إلى عدم استقرار المعاملات، وعدم صحة تصرف الناس في المغشوش الذي ابتلوا فيه؛ لعدم صحة البيع، وفي ذلك حرج كبير على الناس!

3- لأن المشتري إذا رضي بالغش ولم يطالب بالخيار، أو الرد؛ فقد أسقط حقه-ظاهراً- فيما فاته من الثمن. والله أعلم.

## المبحث الخامس

### ما يثبت لمن وقع عليه الغش

وفيه مطلبان:

**المطلب الأول: عند جهل المشتري بالغش:**

من اشترى شيئاً مغشوشاً فإنه يثبت له خيار الرد؛ لأن الغش عيب، يشبه عيب التصرية، بل ربما كان الضرر في الغش اعظم من وجود عيب في السلعة، لأن العيب فيه فوات جزء من المبيع، أما الغش فقد يكون فيه فوات الشيء كله، كما لو اشترى بضاعة على أنها أصلية، فتبين أنها تجارية سرعان ما تتلف، أو اشترى زيت زيتون، فتبين أنه زيت قطن، وليس فيه من الزيتون إلا النكهة والشكل!! والذي يستحقه المشتري عند ثبوت الغش؛ هو الخيار في رد الشيء المغشوش واخذ الثمن كاملاً؛ كما هو معلوم في خيار الرد بالعيب عند المذاهب الأربعة (3).

لكن ليس للمشتري عند ثبوت الغش حق إمساك المبيع والمطالبة بالأرض، أي: الفرق بين ثمن المغشوش وغير المغشوش، لأن البائع لم يبذل المبيع إلا بجميع الثمن المتفق عليه، فلا يجبر على إرجاع

(1) المغني 225/6، والمجموع شرح المذهب 118 / 12.

(2) المجموع شرح المذهب 118/12.

(3) شرح فتح القدير على الهداية 354/6، وبدائع الصنائع 275/ 5، وبداية المجتهد 178/2، والمذهب 1 / 284، ومغني المحتاج 2 / 50 والمغني 6 / 223 - 229.

- جزء من الثمن مقابل العيب<sup>(1)</sup>، إلا إذا وافق البائع على دفع الأرش، فعامة الفقهاء يميزون ذلك<sup>(2)</sup>، وكذلك يكون حكم المغشوش، هذا إذا لم يتعيب المبيع عند المشتري أو لم يتلف عنده، وإلا تعين الأرش.<sup>(3)</sup> والدليل على عدم استحقاق الأرش مع الإمساك ما يلي:
- 1- أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لمشتري المصرة الخيار بين الإمساك من غير أرش، أو الرد<sup>(4)</sup>.
  - 2- أن البائع لم يرض بإخراج المبيع عن ملكه إلا بهذا العوض، وإلزامه بالأرش إلزام له بشيء لا يرضاه<sup>(5)</sup>.
  - 3- أن الخيار شرع لدفع الضرر عن المشتري، وقد اندفع بحقه في رد المبيع، فيكتفى به، ولا دليل على إلزام البائع بدفع الأرش<sup>(6)</sup>.
  - 4- أن رضا المشتري ببقاء المغشوش أو المعيب عنده، يسقط حقه في الأرش، قياسا على ما لو علم بالعيب قبل الشراء ورضيه<sup>(7)</sup>.
- والدليل على جواز أخذ الفرق أو الأرش عند التراضي؛ أن ذلك يكون من باب الصلح لإزالة الخلاف، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم "الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحا أحل حراما، أو حرم حلالا"<sup>(8)</sup>، وما قيل في بيع المعيب والمغشوش، يقال في بيع الأشياء التجارية؛ فللمشتري عند ثبوت الغش الخيار في رد المبيع، وليس له إمساك الشيء التجاري وأخذ الفرق بين ثمن التجاري وثنم الأصلي، إلا إذا رضي البائع بذلك.

(1) المذهب، للشيرازي ط، عيسى البابي الحلبي، 1/ 284.

(2) قال في بداية المجتهد 2/ 178: "إن اتفقا على أن يمسك المشتري سلعته ويعطيه البائع قيمة العيب فعامة فقهاء الأمصار يميزون ذلك"، قلت: وكذلك الحكم إذا تراضيا على إمساك المغشوش ودفع الفرق.

(3) المغني 6/ 229 والروض المربع بحاشية النجدي 4/ 436،

(4) المغني 6/ 229.

(5) المبدع 4/ 87.

(6) الهداية مع فتح القدير 6/ 356.

(7) بدائع الصنائع 5/ 289.

(8) سنن أبي داود 3/ 304 رقم 3594، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير، ط، المكتب الإسلامي 2/ 718 رقم 3862.

### المطلب الثاني: عند علم المشتري بالغش:

إذا كان المشتري عالماً بالغش، فهذا البيع صحيح؛ لأن المنع من الغش كان حرصاً على مصلحة المشتري لئلا يغبن ويؤكل ماله بالباطل؛ أما وقد عيم بالغش ورضيه فلا محذور؛ قياساً على ما لو غيم بالعيب ورضيه، فالبيع صحيح ولا خيار للرد بعيب علمه<sup>(1)</sup> وعلى هذا لا حرج في بيع الألبان المغشوشة التي علم أنها مغشوشة، أو علمت نسبة الغش فيها، بواسطة ما كتب عليها؛ فترى كثيراً من الألبان يكتب عليها أنها منزوعة الدسم، ويكتب على بعض الأشياء نوع تركيبة الشيء والمواد المستعملة فيه، كذلك من اشترى شيئاً من قطع الغيار والأدوات، فإنه لا خيار له في إرجاعها ولا في الأرض مع إمساكها، ما دام قد علم قبل العقد أنها تقليد وليست أصلية، والله اعلم.

### الخاتمة

#### في نتائج البحث

- 1- حرمة الغش؛ إذا لم يكن موضحاً أو معلوماً.
  - 2- جواز التعامل بالمغشوش إذا كان الغش منضبطاً.
  - 3- جواز بيع المغشوش عند بيان الغش.
  - 4- حرمة بيع الأشياء التجارية على أنها أصلية.
  - 5- أن تغليف البضاعة التجارية أو المقلدة في علب تشبه العلب الأصلية هو نوع من الغش والتدليس.
  - 6- أن الكذب في مصدر البضاعة؛ هو نوع من الغش يرفضه الإسلام.
  - 7- أن الغش عيب يثبت الخيار للمشتري عند جهله بالغش.
- ختاماً: أحمد الله أولاً وأخيراً؛ على ما يسر لي في هذا البحث، وما كان فيه من صواب؛ فهو من توفيق الله، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، واستغفر الملك الديان على ما بدر من زلل أو نسيان، وصلى الله وسلم وبارك على النبي محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين، وجمعنا بهم في عليين.

---

(1) الهداية مع فتح القدير 6/ 354، وبدائع الصنائع 5/ 275 والقوانين الفقهية، لابن جزي 175، والمغني 6/ 225، ومغني المحتاج 2/ 50.